العلاقات اللبنانيَّة ـ السوريّة: هل قصَّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

موفّق نيربيّة

هل هنالك تقصير بالفعل؟

ليس جديدًا ما نَسْمعه من عتاب، يصل إلى حدّ الاتّهام أحيانًا، من أهل الثقافة اللبنانيّين لنظرائهم السوريّين. يقولون، أولاً، إنّ المثقفين السوريّين قَصَّروا في الاهتمام بالمسألة اللبنانيّة ـ ويقصدون بالاهتمام: المشاركةَ في البحث، وتفكيكَ مناحي استعصاء المشكلة اللبنانيّة، وخصوصًا منها تلك التي تتعلّق بسوريّة. ويقولون، ثانيًا، إنّ المثقفين السوريّين قَصَّروا في دعم قضيّتهم والوقوفِ إلى جانبهم في المفاصل الهامّة التي تتعرّض فيها طموحاتُهم للتهديد وقضاياهم للتعقيد. ويقولون، ثالثًا، إنّ المثقفين السوريّين مقصّرون في استنكار ظلم سلطتهم الواقع عليهم هم، وفي سيادة الدولة اللبنانيّة واستقلالها ومحاولات النهوض بها. ذلك العتاب والاتهام كانا ينعكسان في مقالات وأحاديث وندوات ولقاءات، جماعيّة وفرديّة، بجَرْس واضح وخفيض، حزين ورفيق أحيانًا، وحادٍّ فرح بذاته وبمفارقةِ المخاطَبِ أحيانًا أخرى.

هل هنالك تقصير بالفعل؟

جوابُ ذلك متفاوتٌ على الضفّة السوريّة. وهنا لا أَطْرح إلاّ رأيًا شخصيًّا مهتمًّا بتحريك مروحة مزدوجة «الثقافة/السياسة» على محور العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة.

ينتفض البعضُ هنا في سوريّة ويقول «لا» سريعةً ونزقةً ردًّا على هذا التساؤل، ويذكّر بمواقف بعض المثقفين اللبنانيّين التي تَسْتبطن أو تُعْلِن الرفضَ والإقصاءَ والغطرسةَ، والتي تقادمتْ ظواهرُها حتى أصبحتْ عادةً وإيديولوجيا وثقافة. ويَعْترف البعض الآخر بـ «نعم» صريحةٍ لا يعني بها نفسَه، بل مجموعَ الكتلة الكبيرة من أولئك «الخبثاء والانتهازيّين والخائفين من السلطة أو الطامحين إلى رضاها.» البعض الثالث يُفاجَأ بالسؤال، ويستفيض بما يَعْرفه من الأُخوّة والقرابة، تعويضًا عن إهماله الطويل للمسألة.

هنالك تقصير. ذلك لأنّ المعارضة والمثقفين في بلد عربيّ إذا أَغْفلوا «الإشارةَ كليّاً إلى وجود عشرات الألوف من جنودهم في بلد عربيّ آخر، يكونون في مأزق.»[1]

نعم، هنالك تقصير. ولكنْ... نحن كنّا فعلاً في مأزق، ولا نزال إلى هذا الحدّ أو ذاك. وقد لا يَذْكر أصدقاؤنا اللبنانيُّون، ولكنّنا نحن نَذْكر، لأسبابٍ عميقة، بعضُها علاماتٌ على الجلد، وغيابٌ «وراء الشمس.» نحن نَذْكر جيّدًا!

كان يومُ السابع عشر من حزيران عامَ ١٩٧٦ يومًا خاصّاً في الحياة السوريّة. في ذلك اليوم، انتقلت الحركةُ الديموقراطيّةُ إلى المعارضة، إنْ جاز التعبير. صَدَرَ يومَها بيانُ اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ السوريّ، المعروفِ لدى الناس باسم «المكتب السياسيّ،» وأَعْلن موقفَه الرافضَ للدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان، والتضامنَ مع الشعب اللبنانيّ والحركة الوطنيّة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة. وفي الفترة نفسها صَدَرَ بيانٌ عن عدد من المثقفين السوريّين مطالبًا برفع اليد عن المقاومة الفلسطينيّة.

في فترةٍ قريبة من تلك، كانت النصيحةُ الشفويّةُ من المرحوم الدكتور جمال الأتاسي ورياض التّرك للقائد الشهيد كمال جنبلاط أن يتّجه أكثرَ للّقاء والتباحث مع اللبنانيّين الآخرين، درءًا للمخاطر الخارجيّة، وتركيزًا على الإنقاذ بالعوامل العضويّة. وبعيْد صدور ذلك البيان، نُقل عن الشهيد جنبلاط قولُه بمرارة: «ألم يوجد مَنْ يتضامن معنا في دنيا العرب إلاّ حزبٌ ونصف؟!»

كان هنالك يومئذٍ بضعةُ سجناء سياسيّين تمّ اعتقالُهم منذ يوم الأرض الفلسطينيّ، والمظاهرةِ الطلابيّةِ التي سارت يومها. انتقل اثنان منهم ـ وهما من الحزب نفسه ـ إلى سجن المزّة الطويل الأجل، وانتقلت المعارضةُ بالتدريج بعدها باتّجاه بلورة برنامجها

١ ـ حازم صاغيّة، **وداع العروبة** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ١٤.

بعيْد صدور بيانَيْن سوريَّيْن معارضَيْن، نُقل عن كمال جنبلاط قوله: «ألم يوجد مَنْ يتضامن معنا إلاّ حزب ونصف؟»

المُطالب بالحريّة والديموقراطيّة. ومنذ عام ١٩٨٠، أصبح الحلُّ «الأمنيُّ» للتناقض سائدًا.

نعم، هنالك تقصير، ولكنْ...

كانت ردودُ أفعال السلطة في سوريّة على الأفعال المعارضة حادّةً، وساد النصحُ بصمتٍ عميقٍ وتحذيرٍ ويقظةٍ من إلقاء النفس في التهلكة. استعاد السوريّون أيامَ اختراع التقيّة منذ قرون بعيدة. فعلى الرغم من أنّ تعبير «الخطوط الحمراء» لم يكن سائدًا في اللغة السياسيّة، فإنّها كانت محفورةً عميقًا تحت الجلد. وكانت محفورةً أعمقَ أمام أيّة مسألة تمسّ الداخلَ مع الخارج؛ والنفورُ الأعظمُ كان عند الخارج الأقرب، لبنان، الذي يشكّل عقدةً للسلطات السوريّة منذ أكثر من نصف قرن، أيامَ الانقلابات والهاربين. فمنذ القديم، كان لبنانُ بلدَ الحريّة للخائفين والهاربين السوريّين، ومصدرَ توتّرٍ وعصبيّةٍ لحكوماتهم. هذه الحال كانت من أسباب «التقصير.»

من الأسباب أيضًا، أنّ المسار السوريّ ابتعد عن اللبنانيّ في الأعوام الستة والعشرين الماضية، وازداد الفالقُ ما بين الشعبيْن اتّساعًا منذ تلك الفترة. فقد دخلت السلطةُ لبنانَ، وخرج الناسُ العاديّون ـ والمثقفون السوريُّون جزء من هؤلاء الناس، لا تستطيع طليعيّتُهم مقاومةَ ذلك الأثر السلبيّ طويلاً.

وسبب آخر قادم من خلف الجدار، على الجهة الأخرى. فقد مرّت العواصفُ والحرائقُ في سوريّة، خصوصًا في مطلع الثمانينيّات، وكان لبنان عندئذٍ فريسةً للخدر، بتأثيرٍ من الاعتداءات الإسرائيليّة، وبروز القوى اللبنانيّة الأقرب إلى سوريّة، انطلاقًا من الروح الوطنيّة والإيديولوجيا والاعتمادِ على تنمية المصالح الأدنى. عندئذٍ، والديموقراطيُّون السوريُّون يتعرّضون لحالاتٍ من القمع المتعدِّد الأشكال، لم يقل المثقفون والسياسيّون اللبنانيون شيئًا عن ذلك. قد يستغرب اللبنانيُّ أنّ في قلب المثقف السوريّ غصّةً ومرارةً (مع التفهّم أيضًا) من الصمت اللبنانيّ، وربما لذلك أثرُه في تعزيز التقصير الذي يجري الحديثُ عنه. من ذلك مثلاً أن يقرأ السوريُّ في عام ١٩٨١ ـ وهو عامٌ فائق الأهميّة على اعتبار العام الذي سبقه، والآخرِ الذي لحق به ـ كتابًا من الحجم المتوسط وبأربعمائة وأربعين صفحة بعنوان **ندوة الفكر الوطنيّ في مواجهة الطائفيّة**،[1] وبمساهمة عددٍ ونوعٍ متميّزٍ من المثقفين اللبنانيّين، ولا يجد سيرةَ السوريّين، بالمعنييْن: المتدخِّلين في لبنان، والمُعانين في سوريّة![2]

ليس الحديثُ هنا من نوع «ألاّ لا يَجْهَلَن أحدٌ علينا،» بل هو محاولة لفهم مسار التقصير وأسبابه. لمثل هذا، لا بدّ من معالجة سريعة لبعض مفاصل المشكلة اللبنانيّة الهامة... أو هي بالأصحّ مفاصلُ سوريّة ـ لبنانيّة، والمفصلُ الفلسطينيّ ضلع ثالث وإنْ أصبح في دنيا مختلفة مع التقادم.

مفاصل المشكلة اللبنانيّة

تتألف النقطة الأولى من أربعة عوامل مختلفة، هي: تراجُعُ الشهابيّة من حيث كونها مشروعًا لدولة قويّة؛ وهزيمةُ حزيران مع بروز المقاومة الفلسطينيّة المندفعة تحت تأثير العجز العربيّ وضرورةِ الاعتماد على الذات؛ واستردادُ اليمين اللبنانيّ لقوته مع أنفاسٍ ليبراليّة معادية للشهابيّة وانعزاليّةٍ أقْلقَها الطغيانُ الفلسطينيّ؛ وتزايدُ قوة وفعّاليّة اليسار اللبنانيّ بتأثير الغليان القوميّ وثورةِ طلاب العالم سنة ١٩٦٨ واندفاعةِ الفلسطينيّين المثيرة للإعجاب و تفاقُمِ الحالة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة.

١ ـ **ندوة الفكر الوطنيّ في مواجهة الطائفيّة** (بيروت: منشورات مجلة فكر، ١٩٨١).

٢ ـ وأظن المثلَ العاميَّ «أكَل قَتْل [ضربًا] وفرّق،» متداولاً في البلديْن. وهكذا فإنّ ما زاد عن حاجتنا من القمع فاض نحو الأقربين في تلك الأعوام!

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة: هل قصّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

وتتألف النقطة الثانية من أربعة مفاصل اجتمعتْ في عام واحد هو ١٩٧٠، وهي: لجوء الملك الأردنيّ إلى حسم الصراع مع السلاح الفلسطينيّ قبل سيطرته نهائيًا، ومن ثمّ انتقالُ «السلطة» الفلسطينيّة إلى لبنان؛ ووفاةُ عبد الناصر، الضامنِ الشخصيِّ للحدّ الأدنى من التماسك والهيبة في الأوضاع الإقليميّة والقوميّة والفلسطينيّة؛ وانتخابُ سليمان فرنجيّة رئيسًا للجمهوريّة اللبنانيّة وما حمله معه من توجّه إلى إنهاء الشهابيّة وقوةِ الدولة من خلالها ومن دون مشروع يستطيع سدَّ الفراغ؛ وقيامُ حركة تشرين الثاني في سوريّة بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد.

أما النقطة الثالثة فتبدأ على شيء وتنتهي على غيره. فقد كان العرب يَقْبلون فكرةَ اعتبار لبنان دولةً «مسانِدةً» في الصراع مع إسرائيل، ويتصرّفون على أنّه دولةُ المواجهة الأساسيّة، وبالنيابة عنهم، بل لامتصاص احتمال تحمّلهم لهذا العبء وذيوله. آنذاك، أصبح لبنانُ المقرَّ الرسميَّ لمنظمة التحرير، ومعسكرًا لتجميع قوى المقاومة وانطلاق عمليّاتها، ثمّ هدفًا للعمليّات الإسرائيليّة المتكرّرة. وفي أيّار (مايو) ١٩٧٣ جرت المعركة الرسميّة الأخيرة بين الجيش اللبنانيّ من جهة والمقاومة وحلفائها الطبيعيّين من جهة ثانية، فقال سليمان فرنجيّة للفلسطينيّين: «من الطبيعيّ أن تردّ إسرائيلُ عليكم، ونحن لا نَملك القدرة، فعلى مَنْ يرغب في التحرُّك والقتال أن يكون قادرًا على الدفاع عن نفسه.» ورأى البعض في ذلك يأسًا وتشريعًا غيرَ رسميّ لحمل السلاح الفلسطينيّ واستخدامه ـ وهذا بحسب كلام شفيق الحوت.[١] وقال فرنجيّة لبيار الجميّل وكميل شمعون: «أنا مضطرّ إلى أن أُوقِفَ الجيشَ اللبنانيّ تحت وطأة الضغوط العربيّة، وأنا أعرف نتيجة هذا القرار. بعد اليوم، ليس هناك من جيش لبنانيّ تعتمدون عليه. اعتمدوا على أنفسكم» ـ وهذا بحسب كريم بقرادوني.[٢] ثم كان عام ١٩٧٤ عامًا للحشد والتسلّح والتحضير للحرب، وعامًا لفكّ الاشتباك مع الإسرائيليّين على جبهتيْ سيناء والجولان، وذلك حتى اغتيال الملك فيصل (عبدِ الناصر السعوديّة) قبيْل اندلاع الشرارة الرهيبة في ١٣ نيسان ١٩٧٥.[٣]

النقطة الرابعة تنطوي على ما أصبح اسمُه فيما بعد حربَ السنتين: ما بين القصف عبر خطوط التماس، حتى حصار تلّ الزعتر واجتياحِه من قِبل «نمور» حزب الأحرار مع مجموعات من الكتائب و«التنظيم» وحضورِ مراقبين ومتفرِّجين ومتدخّلين، والتدخّل السوريّ على نطاق واسع، إلى اغتيال كمال جنبلاط ورحيل ريمون إدّة عن البلد. هنا مسائلُ كثيرًا ما يجري تجنُّبُها على الرغم من أهميّتها الكبيرة في معرفة الحقيقة وتصفية ذيول الماضي.

النقطة الخامسة تتضمّن زيارةَ السادات إلى الكنيست الإسرائيليّ، واتفاقيّةَ كامب ديڤيد، وعودةَ التنسيق ما بين الفلسطينيّين والحركة الوطنيّة وسوريّة.

السادسة في عام ١٩٨٢، مع الاجتياح الإسرائيليّ وحصار بيروت، ومجازرِ صبرا وشاتيلا، وخروج قيادة منظّمة التحرير إلى تونس، وانتخابِ بشير الجميّل لرئاسةِ الجمهوريّة ثم اغتياله، والقتالِ الفلسطينيّ ـ الفلسطينيّ، وتدخُّلِ الأمريكيّين وغيرِهم بالضغوط المباشرة على الحكومة السوريّة بدلاً من التفويض السابق الذي تمّ سحبُه لفترة من الزمن.

السابعة ركودٌ وكرٌّ وفرٌّ ومعاناةٌ أيامَ أمين الجميّل حتّى حكومة ميشال عون وحروب التحرير والإلغاء، إلى اتفاق الطائف برعاية سوريّة وسعوديّة وخارجيّة.

وما نزال في الثامنة.

١ ـ برنامج «الحرب اللبنانيّة» على موقع قناة الجزيرة في الانترنت.

٢ ـ المرجع السابق.

٣ ـ راجع جريدة **السفير**، ١٩٧٥/٤/١٤.

جاء خطاب قسم الرئيس اللبنانيّ حاملاً لبشائر مختلفة، ثم غرق الكثيرون في الإحباط

الإخفاق في السياسة

هكذا نرى أنّ العلاقة مع سوريّة ليست إلاّ جزءًا من الاستعصاء الذي لم يستطع اللبنانيّون أنفسُهم أن يحلّوه. ويبدو العتابُ على تقصير الثقافة السوريّة تجاهه جزءًا صحيّاً منه، إذا ساهم في تحريك الحوار وتحسينِ الحراك الإيجابيّ.

بين اللبنانيّين مَنْ يريد العلاقةَ مع فرنسا والغربِ عمومًا، بل والانتماءَ إليهما، ويصل بهذه العلاقة إلى مستوى الأسطورة،[1] وهناك مَنْ يَرْفض ذلك بشدة ويَخْلق أسطورةً غيرها. ثمّة مَنْ يريد الاحتماءَ بسوريّة، وثمّة مَنْ يَنْفر من ذلك بشدّة أيضًا. هنالك مَنْ يرى في الكيان اللبنانيّ بمكوّناته الجديدة منذ ١٩٢٠ بنيةً أسطوريّةً تصل عنانَ السماء، وهنالك مَنْ ينفيها ويذيبها في المحيط السوريّ أو العربيّ. وليس هنالك في الأرض «لا غول ولا عنقاء ولا خلٌّ وفيّ،» بل وطنيّة ومواطنيّة ومجتمع ودولة وعلاقات خارجيّة ودودة... تُبْنى على المصلحة أولاً.[2]

كانت الحرب اللبنانيّة إخفاقًا في «الاضطلاع بوظيفة السياسة،» بل كانت «نزعًا متماديًا للسياسة.»[3] وما حدث في سوريّة خلال فترةٍ أطولَ من الحرب اللبنانيّة هو هذا تمامًا، ونظنّ أنّه حَدَثَ بشكلٍ أعمقَ وأشدّ وأنكى.

لم تستطع الليبراليّةُ اللبنانيّةُ أن تتطوّر باتجاه الديموقراطيّة والحداثة في الدولة والمجتمع، كما يُفهم كثيرًا من كلام الدكتور سليم الحص حين يردّد: «في لبنان حريّات، لا ديموقراطيّة.» ولم تستطع ذلك أيضًا الشموليّةُ السوريّة. الإنسان مسكين هنا وهناك، لم يستطع التحوّلَ إلى مواطن بالمفهوم الحديث، ولا الانكفاءَ إلى الوهم باستسلامٍ كاملٍ ولذيذ. ولكنْ ينبغي الاعترافُ بأنّ المسألة السوريّة صعبة، واللبنانيّة على تخوم الاستحالة، ما لم تجتمع الآراءُ على المراجعة العميقة، وتحديدِ التخوم والأسس، انطلاقًا من الثقافة والفكر.

في لبنان جاء خطابُ قَسَم الرئيس لحود حاملاً لبشائر مختلفة، ثم غرق الكثيرون في لجّة الخيبة والإحباط. وفي سوريّة جاء خطاب القَسَم حاملاً مثلَ تلك العلامات للسوريّين، وأكثرَ منه للبنانيّين؛ لكنّ الخيبة أمام البطء والتردّد وعنف المقاومة كانت كذلك.

تفاءل المثقفون اللبنانيّون بتطوّر دور نظرائهم في سوريّة؛ وهذا في محلّه، وربما أكثر مما ينبغي بقليل. وعلى قدر ارتفاع مستوى التفاؤل يكون الإحباطُ. فليس على مقدارِ ما تستطيع الثقافةُ أن تؤسِّس وحدها للتقدّم يكون الحالُ، على الرغم من لزوم ذلك بشكلٍ أوليّ ـ وهذا لم يحدث ويتبلور تمامًا ـ بل أيضًا وقبل ذلك بمقدارِ ما تتقدّم السياسةُ بمعناها الحديث، وتتحولُ إلى فعل ينتظم وينظِّم حركةَ المجتمعات ويَصْنع تقدُّمَها. ذلك لأنّ الضمان الوحيد للتغيير هو قوة وتطور القوى صاحبةِ المصلحة فيه، وهذه القوى لا تزال جموعًا يكبّلها التفتُّتُ والعجزُ والقمعُ والتعلُّقُ بالخارج (بأنواعه) في لبنان، ويكبّلها الخوفُ والشموليّةُ في سوريّة. وفي الحالتين يُسهم الفقرُ والغنى الحاصلان على غيرِ ما ينبغي في المجتمعات التي سبقتْ أن تحررتْ من خيوط التأخر والبنى العتيقة.

كيف يقرأ السوريّون ما يقوله اللبنانيّون؟

قد لا يدرك بعضُ اللبنانيّين درجةَ اهتمام السوريّين عمومًا (قبل نُخَبهم) بما يجري في لبنان. فالسوريّون يرونْ في كلّ تراجُعٍ في لبنان تراجعًا لآمالهم المباشرة، وفي كلّ تقدّم فيه تقدّمًا مقابلاً.

١ ـ هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب** (بيروت: دار النهار، الطبعة الرابعة)، ص ٦٩.

٢ ـ جريدة **الحياة**، ٢٠٠٠/٨/٢٨.

٣ ـ أحمد بيضون، **الجمهوريّة المتقطعة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)، ص ٤١٨.

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة:
هل قصّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

إنّهم يهتمون بالانتخابات اللبنانيّة ويَعْرفون تفاصيلَها كأنّهم يخوضونها بأنفسهم، ويَأْملون بتراجع التدخل الأمنيّ في حياتهم في سوريّة حين يروْن شيئًا من ذلك في لبنان. ويَرْبطون ما بين إعادة انتشار القوات السوريّة في الأراضي اللبنانيّة وفُرَصِ الانتقال إلى الديموقراطيّة والمواطنة.

ولكنّهم أيضًا لا يَفْهمون انجرارَ البعض في لبنان إلى مشاعر وأفعال كأنها العنصريّة. قد يتفهمّون احتمالَ تهوّر أناسٍ مستَلَبين بالتعصّب والهوى إلى مثل هذا، ولكنّهم لا يَفْهمون امتناعَ الكثيرين من المثقفين اللبنانيّين عن تحصين مطالبتهم بتنظيم العمالة السوريّة في لبنان باستنكار رداءة أحوالها. يتفهمّون المطالبَ اللبنانيّةَ بإنهاء الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان، ولا يَفْهمون تغييبَ العامل الإسرائيليّ الذي يهدِّد بالخطر الدائم على المنطقة بأسرها. يتفهّمون المطالبةَ بالاستقلال والسيادة ووقفِ التدخُّل الأمنيّ السياسيّ من قِبل السلطة السوريّة في شؤونهم، ولا يَفْهمون المطالبَ المعاكسةَ تمامًا بل تثير حنقَهم وذلك انطلاقًا من مصالحهم وآمالهم هم. يتفهمّون المخاوفَ من توطين الفلسطينيّين، ولا يفهمون الإهمالَ المزريَ بحالهم.

في سوريّة، نحن ندعو إلى تصفية آثار الماضي، وإنهاءِ حالة الخوف وعقليّة الحل الأمنيّ. كما ندعو إلى المصالحة الوطنيّة والحوار والاعتراف المتبادل والمراجعة والعمل على البرنامج الوطنيّ الديموقراطيّ. ولا يبدو أنّ مثل هذا ضروريٌّ للبنان فحسب، بل إنّه ضروريّ ما بين السوريّين واللبنانيّين أيضًا. ولِمَ لا يبدأُ ذلك بأهل الفكر والثقافة، في تفاعل وحوار وتبسّط ونشاط مشترك؟!

فليس صحيحًا أن تُحلّ المشكلةُ برفع الجدار، أو الخلاصُ من الهواجس بمشروع للعيش ستةَ أشهر وطنيّة في البلد ومثلَها في الغرب الذي يُشْبِع العيشُ فيه الرغبةَ في الحريّة والحضارة الجاهزة.[1] وليس صحيحًا تأسيسُ «كفاح ثوريّ» من أجل الاستقلال والسيادة والانفتاح على الغرب والأمان والحريّة والحداثة، من دون وطنيّةِ انتماءٍ ومواطنٍ فردٍ يحظى بحقوقه، ومن دون تنميةٍ مستديمةٍ ومتوازنةٍ ومحيطٍ طبيعيٍّ تكون العلاقةُ معه ودودةً بمقدار توازنها وتبادل المصالح من خلالها. فالوطنيّة لا تُبنى على نضالِ طائفةٍ ضد القوة الإسرائيليّة الغاشمة، ولا على نضالِ أخرى من أجل الاستقلال عن سوريا، ولا على نضالِ ثالثةٍ من أجل استعادة مركزها التجاريّ وتعويضِ ضعفها في الحرب، بل على الانتماء إلى وطن نهائيّ يستوعب مواطنين أحرارًا: وطنٍ يسود فيه القانونُ واستقلاليّةُ القضاء وفصلُ السلطات، والديموقراطيّةُ التي تَصْهر مصالحَ المجتمع وتساعد على تحديث الدولة وتعزيز قوتها و«بناءِ اجتماع سياسي مستقر.»[2] والحقّ أنّ مثل هذا الوطن هدفٌ لكثير من السوريّين أيضًا.

ما يتعدّى «وحدة المسارين»

عندما برقتْ بشائرُ التسوية في المنطقة، دَرَجَ تعبيرُ «وحدة المسارين،» ثم لم نَعُدْ نسمع أخبارَه إلاّ لمامًا. الأهمّ هو بناء علاقة قائمة على التوازن وتبادل المصالح، تَفْتح الطريقَ الأوسعَ إلى الودّ والأُخوّة والشراكة. والخيار الوطنيّ الديموقراطيّ متوازٍ ومتفاعلٌ في البلدين، «إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسهر والحمى.»

موفّق نيربيّة

كاتب سوريّ.

---

١ ـ خليل رامز سركيس، **الهواجس الأقليّة** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ٤٦.

٢ ـ برهان غليون، **نظام الطائفيّة** (بيروت: المركز الثقافيّ العربيّ، ١٩٩٠)، ص ١٦٣.